تسع وفي آخر العزوات وما بعدها الاسراع والقصر افضل من الاتمام ان
كان السفر ثلاث مراحل فاكثر ولم يختلف في جواز قصره للاتباع وخروجها
من خلاف من يوجب القصر كالامام ابي حنيفة رضي الله عنه بخلاف
المقيم فانه افضل من الفطر مطلقا الذات يتضرر به لمقاومتها وسقل ذمته
اذا افطر ولو لقارض القصر والجمع فالقصر افضل خروجا من الخلاف ذكره
يوجب القصر كما مر بخلاف الجماعة فان لم يبلغ السفر ثلاث مراحل فالاتمام
افضل اما اختلف في جواز قصره كملاح يسافر في البحر ومعه عياله في
سفينة ومن يديم السفر مطلقا فالاتمام لهما افضل للخروج من خلاف
من اوجبه كالامام احمد رضي الله عنه ورجحي مذهبه لموافقة الاصل
وهو الاتمام وقد يجب القصر والجمع كما لو اخر الظهر الي وقت العصر ولم
يصل حتى بقي من الوقت العصر ما يسع اربع ركعات فقط قوله ويجوز الخ
فالاتمام افضل في غير ما ياتي قوله اي المتلبس بالسفر الا وابتدا السفر ما
له سور مجاوزته وما لا سور له مجاوزة الخندق ان كان فان لم يكن فما
التقطره ان كانت فان لم تكن فمجاوزة العمران ومن الخيام مجاوزة المحلة
ومراحها كمطرح الرماد وملعب الصبيان قوله الرباعية اي من الخمس
خلاف المنذورة والنافلة قال العلامة لخطيب وله قصر الصلاة المعادة
ان صلاها اولا مقصورة ثم صلاها ثانيا خلف من يصليها مقصورة
او صلاها اماما وهذا هو الحق وان لم ار من تعرض له اه وقد صرح
بذلك العلامة الرملي وغيره قوله بخمس شرايط اي علي ما ذكرها المصنف وبقي
منها دوام السفر والتحرز عن ما ينافي نية القصر وعلم المقتدي والمسلم
بجواز القصر فتامل قوله اي الشخص اه قال شيخنا انما عدل عن رجوع الضمير
الي المسافر الذي هو صريح كلام المصنف لاعتبار الجواز من ابتدايه فتامل قوله
في غير معصية اي وان عصي فيه كما ياتي قوله هو شامل الزوكان هو شامل
للمكروه كالسفر وحده او للتجارة في اكثر الاقوات وشمل كلامه ايضا الكافر
فيترخص اذا اسلم في اثناء الطريق وان بقي دون مسافة القصر اي

سفره

سفره ليس بمعصية وان كان عاصيا بالكل قوله اما سفر المعصية اي ولو
في اثنايه بان سافر سفرا مباحا ثم قلبه معصية فانه يمتنع عليه الترخص
ح فان تاب ترخص وان كان الباقي دون مسافة القصر خلافا للعلامة
لخطيب وفرع به المعصية في السفر فانها لا تمنع الترخص قوله كالسعر
لقطع الطريق وكذا سفر ابق ونا شزة وفرع لم يستاذن اصلا بحيث
يجب استيذانه ومن عليه دين حال يقدر علي وفايه بغير اذن
مستحقه قوله يقصر والاجمع ليس قيدا فلو اقتصر علي قوله فلا يترخص
فيه لكان اولي واوجز ليشمل الظهر في رمضان والمسح علي الخفين ثلاثة
ايام الا ان يقال لم ذكرها لكون الكلام فيها فتامل قوله ستة عشر فرسخا
وهي اربعة برد كما ياتي وهو فارسي معرب قوله تحديدا في الاصح اي لثبوت
التقدير فيها بالاحياء عن الصحابة رضي الله عنهم ولان القصر علي خلاف
الاصل فيحتاط فيه بتحقق تقدير المسافة فيضر النقص لا الزيادة وبذلك
علم اما اعتبارا لمسافة عرحلتين وهي اربعون فرسخا لان اول ليلتان
كذلك اربعون ميلا وليلة بسير الابل الحاملة لاثقالهم تزيدان
عليهما وعلم من ذلك ايضا انه لا بد من العلم بطوله فلا ترخص لراكب
لا يدري اين يتوجه فان لم يسلك طريقا فهو لاكب التعاسيف ولا طالب
بيت يرجع متوجه نحوه ان قصد كل منهما مرحلتين وكان لهما مخرج
صحيح كزيادة مثلا فلهما القصر وليس من العرض الصحيح التنزه ولا رؤية
البلاد نعم لو كان لمقصده طريقان وسلك الطويل منهما للتنزه لم يجز
القصر فله القصر قوله ولا تحسب مدة الرجوع منها فلا بد من كون المسافة
ذهابا فقط حتي لو قصد محلا علي مرحلتين بنية الا يقيم فيه لم يجز
له القصر لانها ذهابا وايابا وانما له مشقة مرحلتين وتقليبتين لانه
لا يمضي سفرا طويلا قوله خطوة الخ قد تقدم ضبطها في مبطلات الصلاة
فراجعه قوله والخطوة ثلاثة اقدام اي بقدم الادمي وفي مرآة الزمان
بقدم البعير وفيه نظر بان البعير لا قدم له وانما له خف فان كان يمشي